التكامل الاقتصادي المغاربي _ الواقع والآفاق

د. دمان ذبيح محمد جامعة قسنطينة

ملخص:

تشهد جميع مناطق العالم بما في ذلك المنطقة العربية تغيرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والسياسية ،وكان من أبرز هذه التغيرات تلك الناجمة عن الاتجاهات الحديثة نحو التكامل الاقتصادي،حتى أصبح هذا الأخير الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول الكبرى قبل الصغرى، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تعمل على تنسيق العناصر الاقتصادية المختلفة كليا أو جزئيا ضمن هذا التكتل،وبالتالي خدمة الأهداف المشتركة المرسومة بصورة موحدة من طرف دول التكامل.

وعليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى إعطاء صورة عامة عن الجهود التي بذلتها الدول المغاربية في هذا المجال،هذا إلى جانب تقييم تلك المحاولات بالشكل الذي يرسم المعالم المستقبلية لهذه التجربة، والتي من شأنها أن تجد معها الدول المغاربية مكانا متميزا لها بجانب التكتلات العالمية المختلفة.

Summary:

All the world's regions including the Arab region are seem radical changes in both economic and political structures. The most highlight of these changes، are those resulting from recent trends in way of economic integration. Which becames the objective of both major and minor countries since it last the only means which works to coordinate the various economic elements in a whole or in a part within the bloc، ans thus serve the common goals set in a uniform manner by the integration of countries.

Accordingly, this paper aims to give an overview of the efforts made by the Maghreb countries in this area, along with the assessment of those attempts a way that paints the future of this experiment parameters, which would find it Maghreb countries privileged place it next to the various global conglomerates.

مقدمة:

يسير العالم المعاصر نحو التكتلات الدولية، وذلك للفائدة المتبادلة التي تعود على الدول المشتركة فيها سواء فيما يتعلق بعلاقاتها الاقتصادية فيما بينها ، أو فيما يتعلق باقتصادها من حيث هي ضمن منظمة تجاه العالم الخارجي ، وقد كانت النتائج الإيجابية التي حققها التكتل الإقليمي والشبه إقليمي في أوروبا الغربية ولاسيما في نطاق السوق الأوروبية المشتركة حافزا مشجعا للبلدان المغاربية لكي تتكتل ، وتجمع إمكانياتها للتنمية على مستوى إقليمي.

www.manaraa.com

لذا سأحاول بإذن الله تعالى في هذه الورقة المتواضعة أن أسلط الضوء على أهم الجهود التي تمت في هذا الخصوص، ومن ثم محاولة تقييم تجربة التكامل بين تلك الأقطار، والتوصل إلى بعض الاستنتاجات حول مستقبل هذا التكامل، وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: التكامل الاقتصادي: مفهومه، مراحله و مزاياه.

المحور الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي.

المحور الثالث: تقييم تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي.

المحور الرابع: مستقبل التكامل الاقتصادي المغاربي.

المحور الأول: التكامل الاقتصادي: مفهومه، مراحله و مزاياه.

لا شك بأن منهجية البحث تقتضي بداية أن نتعرف على التكامل الاقتصادي و أشكاله المختلفة، إلى جانب الوقوف على أهم المزايا التي يتمتع بها، وذلك كما يلي:

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي:

توجد العديد من التعريفات التي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي، ومن بين هذه التعريفات مايلي :

- أنه حالة و عملية في آن واحد .فبوصفه عملية فهو ينطوي على التدابير و الإجراءات التي تهدف إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الرامية نحو التكامل، و حالة فهو يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات الوطنية[1].

وعرف أيضا بأنه:

- اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية،أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص، ورؤوس الأموال فيما بينها ،مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلافات في هذه السياسات[2].

كما عرف كذلك بأنه:

- مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن،بغية أن تحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة[3] .

من التعاريف السابقة يمكن لنا أن نميز بين عنصرين من عناصر التكامل وهما :

---

[1]- بيلا بلاصا،نظرية التكامل الاقتصادي،ترجمة راشد البراوي،دار النهضة العربية،القاهرة ، مصر ،1964، ص:10.

[2]- عبد سعيد عبد إسماعيل، أزمة المديونية في العالم الإسلامي، دار ابن حزم، بيروت لبنان ، 1996، ط1، ص: 57.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية القاهرة مصر ،2003،ط1،ص: 13 و ما بعدها.

www.manaraa.com

- **العنصر السلبي:** الذي يتمثل في إزالة القيود التجارية كالتعريفة الجمركية، والقيود الإدارية و الرقابة على عمليات التحويل بين الاقتصاديات المتعددة الداخلة ضمن مجالات التكامل.
- **العنصر الإيجابي:** الذي يتمثل أساسا في عملية التنسيق الهادفة إلى الحصول على الحد الأقصى للعمل والإنتاج، والتطوير في البلدان المتكاملة.

لذا يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي يعني اتحاد اقتصادي بين دولتين فأكثر يرمي إلى إلغاء كافة صور التمييز بين وحدات اقتصادية تنتمي إلى دول مختلفة.

وهذا يعني أن عمليات الإنتاج داخل السوق الكبير والجديد لا تتسم بالتكرار و التشابه، بل تخطط على أساس تقسيم العمل والتخصص، والاستفادة من الميزات النسبية المتوفرة في كل إقليم لصالح جميع الأقاليم المتكاملة.

وبهذا يؤدي التكامل إلى تلافي تبديد الموارد الذي ينتج عن حالة التنافس المبني على تكرار عمليات الإنتاج عند مستويات غير اقتصادية.

ثانيا : أشكال التكامل الاقتصادي (مراحله) :

يأخذ التكامل الاقتصادي عادة صورا عملية متدرجة، تتمثل بشكل عام فيما يلي:

منطقة التجارة الحرة:

و هي التي تلغى فيها التعريفات الجمركية، والقيود الكمية على التجارة بين الدول المشتركة بشكل تدريجي، على أن تحتفظ تلك الدول بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء.[1]

الاتحاد الجمركي :

و يشتمل إلى جانب إلغاء التمييز فيما يتعلق بحركات السلع داخل الإتحاد ، توحيد البلدان الأعضاء للتعريفات الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في الإتحاد الجمركي، وهو ما يسمى بـ " الجدار الجمركي".[2]

السوق المشتركة:

و فيها لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود على التجارة، بل تلغى كذلك القيود على حركات عوامل الإنتاج الأخرى من عمل ورأس مال.[3]

[1]- محمد هشام خواجكية،التكتلات الاقتصادية الدولية،مديرية المطبوعات الجامعية،جامعة حلب،سوريا، 1972ص:31.
[2]- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي،القاهرة ،مصر ، 1998، ط1،ص: 08.
[3]- محمد هشام خواجكية ، مرجع سابق ، ص:31.

www.manaraa.com

الاتحاد الاقتصادي :

و له نفس خصائص السوق المشتركة، مضافا إليها التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.[1]

الاتحاد الاقتصادي الشامل:

وهو يتضمن إلى جانب ما سبق التوحيد النقدي، وتوحيد السياسات الاقتصادية، وسياسات التوزيع وهو يفرض إنشاء نوع من المؤسسات تعرف باسم مؤسسات ما فوق الدول، تكون قراراتها ملزمة، و قد يكون التكامل الاقتصادي الشامل جزءا من عملية التوحيد السياسي[2].

ثالثا: مزايا التكامل الاقتصادي:

للتكامل الاقتصادي مزايا عدة، تعتبر الدافع الحقيقي والمباشر وراء إقامته، وهذه المزايا يمكن إجمالها فيما يلي:

- ينتج فرصا واسعة لإقامة مشروعات كبيرة،تتمتع بمزايا الإنتاج الوفير استجابة لاتساع السوق المشتركة، كما يمكن أن تتمتع بالوفورات الخارجية المتولدة عن التعامل مع الوحدات الإنتاجية المتواجدة لدى أطراف منطقة التكامل، وبذلك تنخفض تكاليف الإنتاج لصالح الرخاء الاقتصادي .
- يؤدي إلى قيام ظروف و شروط مواتية لتسريع حركة تطوير المعارف الصناعية (التكنولوجيا) لدى الأقطار الإسلامية المتكاملة،و يحصل هذا بفضل الإقبال على إنشاء المشروعات الإنمائية، حيث تشتد الحاجة إلى هذه الأنواع من المعارف، وعندئذ يمكن أن تتضافر جهود الأطراف المشاركة (المالية و العملية) في ميدان البحوث و التجارب التطورية التي تحتاجها المشروعات الكبيرة ذات الأساليب التقنية المتطورة.3
- يقوم بالتعبئة الدائمة للمواد الاقتصادية، مع تدعيم الوحدات الاقتصادية المختلفة و تطويرها المنسق، هذا إلى جانب خفض مدى التفاوت بين دول التكامل،و تعويض تأخر بعضها4.

---

[1] - للمزيد انظرعادل أحمد حشيش ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ،مصر، 2000 ص:270.

[2] - فكري أحمد نعمان ، النظرية الاقتصادية في الإسلام ، دار القلم ، دبي ،إ ع م ، 1985،ط1،ص: 466 .

[3] - المرجع السابق ، ص: 470.

[4] - صالح ياسر حسن ، مفعول قانون التطور الاقتصادي المتفاوت في إطار عمليات التكامل الاقتصادي الرأسمالي مجلة العلوم الاقتصادية ، تصدر عن جامعة قسنطينة ،الجزائر، ع2، 1983، ص:11.

www.manaraa.com

- يعمل على تطوير الروابط المختلفة لدول التكتل، وهو ما سيؤدي في الأخير إلى تكامل شامل على جميع المستويات الاقتصادية1.
- يحقق جوا من المنافسة في السوق الخارجي،أي إمكانية تصدير بعض السلع إلى البلدان الأجنبية، حيث أن هذه سوف تنتج الآن بنفقات منخفضة نسبيا، ولا يخفى علينا ما للصادرات و تنميتها من أهمية في تنمية الناتج داخل أي بلد من البلدان2.

المحور الثاني : الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي.

لقد مر التكامل الاقتصادي المغاربي بالعديد من التجارب و المحاولات، و فيما يلي عرض لأهم هذه التجارب[3]:

مؤتمر تونس:

خطت الدول المغاربية الخطوة الأولى في طريق التعاون والتكتل الاقتصادي بعقد أول مؤتمر لوزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي في تونس خلال الفترة بين 29 سبتمبر و أول أكتوبر سنة 1964.

وفي هذا المؤتمر، بحث الوزراء مجموع المسائل التي تتعلق بإقامة تعاون اقتصادي حر بين هذه البلدان وقرروا زيادة التبادل التجاري، وخلق منطقة حرة للتجارة بين البلدان الأعضاء، كما اتفقوا على العمل لتوضيح كل دولة على انفراد علاقاتها مع الجماعة الاقتصادية الأوربية ، وعلى وضع إطار دائم يجري في نطاقه التعاون بصفة مستمرة ، وهي اللجنة الاستشارية الدائمة التي تكلف بإعداد دراسات عن مختلف المشكلات التي تتعلق بتنظيم التعاون الاقتصادي ، وباقتراح الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق التعاون المنشود.

مؤتمر طنجة :

انعقد مؤتمر طنجة برئاسة السيد جاردنر، سكرتير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الإفريقية على مستوى وزاري.

وفي هذا الموتمر بحث الوزراء عددا من المسائل القطاعية وفي مقدمتها الشؤون التي تتعلق بالطاقة والمناجم والعلاقات التجارية، واتفقوا على ضرورة تهيئة الظروف الملائمة للتنسيق الصناعي.

[1]- أنطوان زحلان ، البعد التكنولوجي للوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ،1981 ط1 ص: 07 بتصرف .

[2]- عبد الرحمان يسري أحمد ، العلاقات الاقتصادية بين البلدان الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية –دراسات في الاقتصاد الإسلامي – بحوث مختارة من المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك فهد بن عبد العزيز جدة ، م ع س،1985، ط1 ، ص : 304 .

[3] - إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1981، ط2 ،ص: 138 ومابعدها.

www.manaraa.com

وكذلك كلف المؤتمر اللجنة الاستشارية الدائمة بدراسة ظروف وشروط التنسيق مع اعتبار حاجات كل بلد للتصنيع على انفراد.

ولضمان وجود قاعدة للتعاون الصناعي، قرر المؤتمر إنشاء مركز للدراسات الصناعية للدول المغاربية.

مؤتمر طرابلس:

وبموجب البرتوكول الذي وقعه وزراء الاقتصاد للدول المغاربية بعد انتهاء أعمال مؤتمر طرابلس (25- 27- مايو 1965)، كلفت اللجنة الاستشارية الدائمة بدراسة المسائل التي تتعلق بالاشتراك في المعارض القومية والدولية بين بلدان المغرب.

وكذلك فقد أصدر المؤتمر توصية إلى اللجنة الفرعية المتخصصة المكلفة بالعلاقات التجارية بدراسة تنسيق تصدير المنتجات الزراعية بين الدول الأعضاء،وبإنشاء أجهزة متخصصة تعالج كل مادة على انفراد مع اعتبار العلاقات التجارية الخارجية القائمة لكل من الدول الأعضاء ، وبحث سياسة كل منها الاقتصادية.

مؤتمر الجزائر:

وفي مؤتمر الجزائر (8-11 فبراير 1966) بحث وزراء الاقتصاد الوسائل الضرورية لتنسيق التعاون بين الدول الأعضاء، وقرر تعزيز المؤسسات المغاربية المشتركة ،وتحسين قيامها بمهامها.

وفي مجال التجارة الخارجية، كلف المؤتمر الوزاري اللجنة الاستشارية الدائمة بأن تقدم إلى المؤتمر الوزاري الخامس:

1- دراسة عن التبادل التجاري بين دول المغرب تبين فيها العقبات التي تعرقل نمو التبادل ، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع الرئيسية التي يشملها التبادل .
2- صياغة جملة من القرارات قصد اعتمادها من طرف المؤتمر الخامس تستهدف تنمية التبادل التجاري.

وكذلك كلف المؤتمر الوزاري اللجنة الدائمة بتقديم توصيات إلى المؤتمر الخامس بشأن النشاط الصناعي على المدى القريب والبعيد.

مؤتمر تونس:

واصلت اللجنة الاستشارية الدائمة دراستها للمشاكل التي كلفت ببحثها، ولكنه نظرا لضآلة النتائج التي حققتها خصوصا في مجال التبادل التجاري والتنسيق الصناعي، قررت اللجنة إعادة النظر في جميع ملفاتها كما قررت أن تعتمد لهذه المراجعة طريقة

www.manaraa.com

تستهدف تنمية شاملة مندمجة للعلاقات في القطاعين ، بدلا من الطريقة التي كانت تسير عليها، والتي كانت تقوم على أساس بحث كل قطاع على انفراد.

وفي ختام المؤتمر قرر وزراء الاقتصاد عقد الدورة السادسة في مايو سنة 1970 في الرباط .

على أن إعلان ليبيا انسحابها من المؤسسات المغاربية أمام الوفود التي حضرت إلى الرباط ، من الجزائر وتونس للاشتراك في الدورة السادسة ، أدى إلى تأجيل هذا المؤتمر .

ولما انعقد المؤتمر بعد ذلك في سنة 1971 ، كرس كثيرا من وقته لبحث برنامج عمل اللجنة الاستشارية الدائمة في المرحلة التالية ، ووافق على هذا البرنامج ، ولكن على أساس مراجعة مشروع الاتفاق المشار إليه في الفقرة السابقة ،وقد رفضت الجزائر الموافقة على مشروع الاتفاق ، لأنه لم يحدد نوعية مشاركة رأس المال الأجنبي ، ونسبة مشاركته المقبولة في التنمية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن الجزائر تنتقد الإتفاق لأنه لم يحدد نسبة القيمة المضافة التي ينبغي أن يحتوي عليها الناتج المغربي.

المحور الثالث: تقييم تجربة التعاون الاقتصادي المغاربي.

كان ما ذكرناه هو الخطوط العريضة لأهم ماتم اتخاذه من خطوات نحو التعاون الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي ، و عندما نريد تقييم هذا التعاون و ماتم من انجازات، و ما جابهه من مشاكل فإن أبرز ما يمكن ملاحظته هو أن التعاون الاقتصادي المغاربي قد أصبح في وضع قد يدفعه إلى الاتجاه نحو التعاون الاقتصادي العربي، الذي يجري ضمن الأجهزة الاقتصادية العربية الموجودة حاليا ،و خاصة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،و تتضح هذه الحقيقة من ملاحظة أبرز سمات التعاون الاقتصادي المغاربي والتي نجملها في النقاط التالية [1]:

1- إن الانجازات التي حققها التعاون الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي تتمثل بالدرجة الأولى في التقارب الذي حدث بين الأقطار الأعضاء ،نتيجة للاجتماعات بين المسئولين و الخبراء و تأسيس أجهزة مشتركة .

ثم إن مثل هذه الدرجة من التقارب تعتبر وبلا شك خطوة إلى الأمام بالنسبة لأقطار المغرب،خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار حداثة استقلالها، وما جرى من توتر في العلاقات بسبب الحدود. إلا أن حصر النتائج الملموسة التي حققتها محاولة التعاون هذه خلال أكثر من سبع سنوات توضح محدودية ما أمكن التوصل إليه من نتائج. إذ لم تسفر المداولات والدراسات عن مشاريع محددة متفق على تنفيذها.

---

[1] - محمد هشام خواجكية ، مرجع سابق ، ص: 548ومابعدها.

www.manaraa.com

2- إن التشابه يزداد بين المشاريع التي تنوي أقطار المغرب العربي تنفيذها، و بين المشاريع التي تقام ضمن إطار المجلس الاقتصادي العربي، و اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، مما يجعل من تكرار التجارب أمرا محتملا تضيع خلاله الكثير من الجهود و الوقت في أعمال متشابهة تجري في مشرق العالم العربي و مغربه، و أهم هذه المشاريع هي مركز التنمية الصناعية للدول العربية، و اتحاد المدفوعات العربي، و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي.

3- إن التشابه في المشاريع بين أقطار المغرب و المشرق يعني أن دول المغرب العربي قد توصلت إلى نتائج كانت دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد توصلت لها قبل سنوات عديدة و طبقتها، و انتهت بتحرير التجارة من الرسوم الجمركية، وأن تشابه المواقف و السياسات و النظرة الواحدة إلى أسلوب تطبيق التكامل الاقتصادي هو عامل فعال يقرب من أسلوبي التعاون الاقتصادي في المشرق و المغرب، و يسهل إدماج الجهود ضمن إطار واحد .

4- إن التركيب الحالي لكتلة المغرب العربي غير منسجم بشكل يهيء لهذه المجموعة فرصة الاستمرار ففي حين أن أقطار المغرب التقليدية (تونس ، الجزائر و المغرب) تشترك بمظاهر متماثلة، فإن انضمام ليبيا كان نتيجة لظروف لا علاقة لها بأي تماثل في الأوضاع الاجتماعية أو التاريخية أو الاقتصادية، و قد كانت أقطار المغرب العربي تشعر بالوضع الخاص للقطر الليبي، حيث تطرقت تقارير الخبراء الأجانب إلى الوضع الخاص في مجال الصناعة .

كما أن اللجنة الاستشارية الدائمة قد ذكرت بأن من مزايا الأسلوب الجديد الذي اختطته ، وهو - الأسلوب الشامل - هو أنه يأخذ بعين الاعتبار الوضعيات الخاصة مثل وضعية ليبيا.

ثم إن التفاوتات الأساسية التي كان يتميز بها الوضع الليبي قد تطورت منذ عام 1969 إلى ابتعاد ليبيا عن حركة التعاون الاقتصادي المغاربي ، إذ انقطعت عن حضور الاجتماعات، و لم تسهم في عمل المؤسسات المغاربية منذ ذلك الحين، و قد جاء انضمامها إلى الاتحاد الثلاثي مع مصر و سورية خطوة أخرى باتجاه ابتعادها عن التعاون الاقتصادي المغاربي، هذا بالإضافة إلى أن الأمل بأن تنضم موريتانيا لم يتحقق، و إن اتفاق التكامل الاقتصادي الذي أعدته اللجنة الاستشارية الدائمة لم يوقع لتحفظات الجزائر .

www.manaraa.com

المحور الرابع: مستقبل التعاون الاقتصادي المغاربي.

لاشك أن تطور الجهود و التعاون الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي، وضآلة ما حققه هذا التعاون في المجالات التجارية و الصناعية و غيرها بين الدول الأعضاء ، و الوضع الذي وصلت إليه تلك الجهود يدفع إلى التساؤل عن مستقبل هذا التعاون و آفاقه، والذي يمكن أن يلخص في النقاط التالية[1] :

1- إن محاولات التعاون الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح من ناحية تهيئة تلك الأقطار لتعاون اقتصادي أكثر شمولا مع بقية الأقطار العربية ، و إذا كانت تلك المحاولات لم ترفع من مستوى التعاون الموجود بين تلك الأقطار في المجالات المختلفة طيلة السنوات الماضية التي مرت منذ ابتدائه ، فإن ذلك لا يؤثر على الاحتمالات الجيدة لإمكانية زيادة التبادل التجاري، و توسيع التنسيق في المجال الصناعي،والنشاطات الأخرى التي يفرضها أي استنتاج مبني على دراسة الناحية الموضوعية لهذا التعاون .

2- إذا كانت الظروف الخاصة لأقطار المغرب العربي، وخضوعها لفترة طويلة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية المباشرة –والاستيطانية – أحيانا،و ما صاحب ذلك من محاولات للصهر القومي و الحضاري ، قد باعدت و قلصت إمكانيات التفاعل بين أقطار المغرب العربي، و بقية أقطار العالم العربي ، فإن جهود التعاون ما بين تلك الأقطار ، و الصعوبات التي قد تجابهها في هذا المجال،قد تؤدي إلى تحولها نحو بقية الأقطار العربية، ويرتبط ذلك في توفيته و شدته ، إلى حد بعيد بمدى نجاح دول المشرق العربي نفسها في محاولاتها للتكتل الاقتصادي،و الطرق التي تتبعها لمعالجة المشاكل التي تواجهها .

3- إن ما يمكن استنتاجه في الوقت الحاضر، من تطورات التعاون الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي ،و الأوضاع العامة في هذه الأقطار هو أن دول المغرب العربي ليست متهيئة بشكل كامل لتقبل المساهمة في الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة ،إلا أن التجربة التي مرت بها جهود التعاون الاقتصادي في المغرب العربي ، بالإضافة إلى الظروف العامة المحيطة بالأمة العربية قد جعلت البدء باتصالات، و فتح حوار بين أقطار المشرق و المغرب العربي من أجل معرفة إمكانيات تنسيق جهود التعاون الاقتصادي بينهما، و استفادة الطرفين من تجارب بعضهما البعض ضرورية ، و في اعتقادنا أن مجالات التعاون متوفرة ، كما أن

[1] - المرجع السابق، ص: 556 ومابعدها.

www.manaraa.com

نقاط الاختلاف و المشاكل المعرقلة موجودة. إلا أننا نؤمن بأنا التفكير الجاد. و النية الحسنة قادران على تذليل تلك العقبات .

4- إن الظروف الخاصة بتطور التعاون الاقتصادي المغاربي. و التي تدفع إلى الاتجاه نحو التعاون الاقتصادي العربي تتلخص – كما ذكرنا سابقا – بكون التعاون المغاربي لم يحقق غير نتائج ضئيلة منذ بدايته. و أنه يعتمد بالدرجة الأولى في دراسته و تنفيذه على العون الأجنبي ، وكون المشاريع المزمع البدء بها تتشابه مع المشاريع التي تم التحضير لها منذ فترة ضمن نطاق المجلس الاقتصادي أو مجلس الوحدة ، وتوصل المغرب إلى موقف من التنسيق التجاري سبق و أن طبقته السوق العربية المشتركة منذ عام 1965 ، هذا بالإضافة إلى المصاعب التي تحدث من جراء تركيب أطراف التعاون المغاربي. و التي تجعل من الممكن حسم هذه المشاكل في إطار تعاون عربي شامل.

5- لا شك أن تطور أقطار المغرب منذ الاستقلال قد أدى إلى تقليص الكثير من الحواجز التي كانت السيطرة الأجنبية قد و ضعتها أمام اتصالها مع الأمة العربية بصورة عامة. وأن ما تعرض له العرب من هجوم الاستعمار الاستيطاني في فلسطين قد عزز الارتباطات القومية .كما أن الهزيمة قد هزت العرب مشرقا و مغربا. وأشعرتهم بوحدة الظروف و المصير.

الخاتمة

وصفوة القول وبعد هذا السرد التحليلي المتواضع لموضوع التكامل الاقتصادي المغاربي يمكننا أن نخلص إلى أن ما حدث من تقارب بين أقطار المغرب العربي طيلة السنوات السالفة قد وصل إلى مرحلة يمكن تطويرها إلى تعاون اقتصادي عربي شامل.وإن كانت الظروف الحالية غير ناضجة تماما لتنفيذ مثل هذا التكامل. إلا أنها مناسبة لإجراء بداية في هذا الاتجاه ، ولا سيما وأن الحاجة إلى الوحدة اليوم أكبر من أي وقت مضى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com